*القرائن اللُّغويَّة على أنَّ الفعل والفاعل كجزأي الكلمة*

*بحث في النحو*

*إعداد/ فاطمة السيد العشرى*

*قسم اللغة العربية*

*كلية العلوم الاسلامية – جامعة المدينة العالمية*

شاه علم - ماليزيا

*fatma.alsayed@mediu.ws*

***خلاصة—هذا البحث يبحث في القرائن اللُّغويَّة على أنَّ الفعل والفاعل كجزأي الكلمة.***

*الكلمات المفتاحية: الفاعل، الضمير، العطف.*

# ***المقدمة***

معرفة *أسس القرائن اللُّغويَّة على أنَّ الفعل والفاعل كجزأي الكلمة،* العلامة الكبير سيبويه يقول: سمعنا من العرب من يقول: "كوني" الأصل كان، وأصل كان: كون، تحركت الواو وفتح ما قبلها فصارت كان، لكن الآن أضافوا إلى كنت، فحذفوا التاء كما قال سيبويه، فلم يعد هناك إلا أن تخرج الواو لأن كان إذا أسندتها إلى التاء حذفت الألف، هذه الألف أصلها واو، فأنت إذا حذفت التاء ونسبت تقول: كاني نسبة إلى كان المجردة، ويقول: "كنتي" يعني حذف التاء، فخرجت الواو فصارت الكلمة "كوني" كما كانت "كنتي" بضم الكاف، لا "كَ" حتى لا يكون ما قبل الألف مفتوحًا أو ما قبل الواو مفتوحًا فنضطر إلى قلب الواو ألفًا*.*

1. *المقالة*

تابع العلاقة بين الفعل والفاعل ومدخل التوكيد فيها:

استدل أبو البقاء على أن الضمير الذي هو فاعل كالحرف الذي امتزج بالفعل، فلا يصح العطف عليه من غير توكيد، وتوكيد الضمير المتصل لا خلاف بين النحويين في أنه يؤكد مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا. لكني أسأل: ما وجه الاختلاف في ضمير النصب المنفصل الواقع بعد ضمير النصب المتصل نحو: أرأيتك إياك؟.

لقد نظر النحاة إلى هذا الضمير "إياك" وهو منفصل، وقد جاء واقعًا بعد ضمير النصب "رأيتك" الكاف، أهل البصرة يجعلونه بدلًا، أي أن "إياك" بدل من الكاف في "رأيتك"، وأهل الكوفة يجعلونه توكيدًا، واختاره ابن مالك، ولذلك نظائر، تستطيع أن تعد دراسة جميلة اسمها: ما وافق فيه ابن مالك الكوفيين، فأنت إذا اطلعت على كتابه في (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) وجدته يتعرض مثلًا لقراءة حمزة: "وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَتَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ"؛ حيث قرأ حمزة بالجر عطفًا على الضمير المجرور الهاء في {ﭧ}.

والبصريون يمنعونه، ودونه أرواحهم، وبينه وبين العطف عليه بدون إعادة الجر ما لا يقبله أهل البصرة أبدًا، وقد أجازه الكوفيون، وجاء ابن مالك ورأى ما رأوا:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| .... .... .... .... | \* | فاذهب فما بكَ والأَيامِ من عَجَبِ |

وجاء بشواهد ضمنها كتابه، كذلك هنا يقول: وقولهم عندي أصح من قول البصريين، فمعنى ذلك أنَّ قول غيرهم ليس خطأ، وإنَّما هو صحيح كذلك وجه الاختلاف ليس قويًّا لهذه الدرجة، وتتبع مثل هذه العبارات كعبارة ابن مالك: "وقولهم عندي أصح" مما يدل على أنَّ هناك اتساعًا في اللغة؛ لأنَّ نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل في نحو: رأيتك إياك، كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو: فعلتها أنت، والمرفوع كما قال ابن مالك: فعلت أنت ليس بدلًا وإنَّما هو توكيد بإجماع.

الحق في هذه المسألة القياس، قياس التوكيد في قولك: فعلت أنت، على قولك: رأيتك إياك، ففي قولك: فعلت أنت، لا خلاف بين الناس في أن "أنت" توكيد، فلم لا يكون إياك توكيدًا كذلك، ما الذي يجعلنا نقول: إنَّه بدل على ما رأى أهل البصر.

إذن: وافق ابن مالك وذكر ذلك في (شرح التسهيل). ذكر ذلك صراحة، وأيد الكوفيين، وعدّ رأيهم أصحّ من رأي أهل البصرة. هل لإلحاق الفعل تاء التأنيث علاقة بما ذكره أبو البقاء في أن الفاعل كجزء من الفعل؟ نعم، نفصل القول في هذه المسألة:

هذه المسألة يقول فيها أبو البقاء: أنهم وصّلوا تاء التأنيث بالفعل، دلالة على تأنيث الفاعل، فكان كجزء الكلمة، يعني: أنَّ الفعل هو الذي أُنِّثَ، ولا أقول: أُنِّثَ باعتبار أنه مؤنث، وإنما تلحقه علامة التأنيث. متى تلحق علامة التأنيث الفعل وجوبًا؟ إنَّ ذلك في مسألتين:

الأولى: أن يكون الفاعل مؤنثًا حقيقي التأنيث، ولم يفصل عن فعله بفاصل، وفي هذه مجالات للتطبيق رحبة، أنت تقول: خرجت المرأة للجهاد، ولا يجوز أن يقال: خرج المرأة للجهاد. ولا تقول: جلس زينب يتصفح الكتاب. لأنك لا بد أن تقول: جلست زينب، وخرجت المرأة، ويكون الإلحاق واجبًا من أجل أن المسألة تشتمل على أمرين:

الأول: حقيقي التأنيث، المرأة، سعاد، هند، دعد، الدجاجة، البقرة.

الثاني: عدم الفصل بين هذا الفاعل المؤنث الذي هو حقيقي التأنيث وبين عامله بطريقة أوسع وأشمل، أو على ما ذكرناه من تعريف السيوطي في (الهمع) بأن العامل المفرغ هو المقصود؛ إذن لا فاصل بين الفاعل وعامله على ما قدمه السيوطي، مختلف، مضطرب، متضامن، متضامنة -أخته- هكذا تقول لا تقول: قابلت رجلًا متضامنًا أخته؛ لأن أخته مؤنثة ولا يوجد فاصل، وهكذا.

وأما المسألة الثانية: فأن يكون الفاعل ضميرًا يعود على مؤنث حقيقي أو مجازي، ويكون الفاعل ضميرًا مستترًا إذا قُدِّم الفاعل، وأنتم تعلمون هذه القاعدة، والمسألة النحوية المزمنة، والتي سوف تتكرر رغمًا عنا، لا يتقدم الفاعل.

الجواب: نعم يتقدم، ولكن يصبح مبتدأ، إذا قلت: خرجت زينب؛ فزينب فاعل، فإذا تقدمت صارت مبتدأ، فماذا تقول؟ تقول: زينب خرجت، والتطبيق: ولا يجوز زينب خرج، لأن الفاعل صحيح من حيث الشكل أو من حيث الصنعة النحوية، حين تقدمت زينب لا يعني ذلك: أنها تقدمت بصفتها فاعلة، وإنما تقدمت بصفتها مبتدأ، لكن الفعل ما زال يطلب فاعلًا، ويلح الفاعل ضمير، وضمير مستتر تقديره هي، هذا الضمير يعود على زينب، وزينب من حيث التأنيث حقيقية. والفعل إنَّما وجب أن تلحقه علامة التأنيث لا من أجل زينب من حيث كونها حقيقية التأنيث، بل من أجل الضمير المؤنث، والفاعل ضميرًا يعود على مؤنث حقيقي أو مجازي، فالأول مثل: زينب قرأت.

إذن: يجب التأنيث في مسألتين:

المسألة الأولى: أن يكون الفاعل اسمًا ظاهرًا، يعني: ليس ضميرًا، أن يكون اسمًا ظاهرًا مؤنثًا وتأنيثه حقيقي، ومعه شرط آخر.

المسألة الثانية: فأن يكون الفاعل ضميرًا يعود على مؤنث، بغض النظر عن حقيقية التأنيث وعن مجازيه.

وكان ابن كيسان عليه -رحمه الله- يرى جواز ذلك في النحو، وهذا رأي له خطورته لأنه قد تم الضبط، ووضع جميع المعايير ولم يسمع أحد سوى هذا الشاهد، وهو من الشعر، ويجوز في الشعر ما لا يحوز في غيره، والشعر كما قال سيبويه: كلام، ولكن الوزن والقافية، والتزام العروض كل ذلك يدفع بالشعر إلى بعض المخالفات التي تسمى ضرورة ولها وجه سيبويه فإنه كان يقول: فهو كلام كما أنه كلام -أي: النثر- يعني أجازوا في الشعر ما لا يجوز في النثر، هو كلام بناء على رأيه.

يقول في (التصريح) الشيخ خالد الأزهري الجزء الثاني: الشمس طلع، وطلع الشمس، الشمس طلع لا يجوز عند الناس، وإن جاز عند بعضهم.

في الشاهد يقول العيني: ذكر الفاعل مع إسناده إلى الأرض وهي مؤنثة، وقال ابن الناظم -أي: ابن ابن مالك: لأجل الضرورة، ولا ضرورة -هذا كلام العيني- على ما لا يخفى، بل تأنيث الأرض ليس بحقيقي.

وقيل: روي "أبقل إبقالها" فلا شاهد -طبعًا- هذه ممارسة عقلية جميلة، يعني: إذا سألتك هذا السؤال: يُروى البيت:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| .... .... .... .... | \* | ولا أرض أبقلَ إبقالَها |

ويروى:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| .... .... .... .... | \* | ولا أرض أبقلَ إبقالُها |

فما التخريج على النصب والرفع في "إبقالها"؟ تقول: "ولا أرض أبقل إبقالها" حذفت التاء للضرورة، كما قال: ابن الناظم، و"إبقالُها" على أنه فاعل "أبقل"، فلا شاهد؛ من حيث التذكير والتأنيث، كلام جميل مفيد.

الاستغناء بالتثنية عن التكرار:

يقول أبو البقاء: الخامس من أوجه الدليل على أن الفاعل جزء من أجزاء الفعل أنهم قالوا: ألقيا، ما مراد أبو البقاء من قوله: ألقيا وقفا؟

الجواب: أن مراده عليه -رحمة الله: أن ألقيا أصلها: ألقِ ألقِ، وقفا أصلها: قف قف. لولا أن ضمير الفاعل كجزء من الفعل لما أنيب منابه، معنى ذلك عند أبي البقاء: أن الفاعل الذي هو ألف الاثنين ناب مناب تكرار الفعل، فمعنى ألقيا ألق ألق، فجاءت ألف الاثنين مكان ألق الثانية، فدل ذلك على أن الفاعل كجزء الفعل.

الأصل في هذا أنه كما أشرت إليكم سابقًا من فنون الإيجاز، ومن صور الإيجاز في العربية الضمائر من أساليب الاختصار، التثنية من أساليب الاختصار؛ لأن الرجلان معناه: الرجل والرجل، ولذلك تذكرون في تعريف المثنى: أنه ما دل على اثنين وأغنى عن متعاطفين، فكونه يغني عن متعاطفين يعني: يسد مسد معطوف ومعطوف عليه وحرف عطف هذه ثلاثة من مكونات العطف، تقول: رأيت رجلين، معناها: رأيت رجلًا ورجلًا، رجلان الأولى، والواو حرف ثان، ورجلًا حرف ثالث، أنت استغنيت عن هذا كله، وقلت: رأيت رجلين، فالمثنى من أساليب الاختصار في العربية، لكن أبا البقاء حول ذلك إلى ما يخدم فكرته، وفكرته أن الفاعل جزء من الفعل باستعمال الكاف، أي: كجزء من الفعل.

وفكرته التي يريد أن يوضحها وأن يخدمها: أنه اعتبر إغناء ألف الاثنين يعني التكرار دليلًا على أن الفاعل كجزء من الفعل، هو لم يتحدث عن الاختصار والإيجاز، وإنما تحدث عن أنَّ الألف في "ألقيا" سدت مسد فعل، لو قلنا: ألق ألق، طبعًا هذا يحتاج إلى توضيح؛ لأنَّك حين تقول: ألقيا كما جاء في سورة ق: {ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ} [ق: 24] فمعنى ذلك أنه يخاطب به الملكان، والله أعلم بأسمائه، وأسماء ملائكته، وبعددهم: {ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ} [المدَّثر: 31] فأنت حين تقول: "ألقيا" إنَّما تخاطب زيدًا وعمرًا في نفس واحد وفي كلمة واحدة، لو لم تقل: ألقيا، لقلت: ألق زيد، ألق عمرو، هكذا، فلما قلت: ألقيا فكأنك قلت لكل واحد منهما: ألق بالبناء على حذف حرف العلة، والكسرة فيها دليل على أن المحذوف ياء، معنى ذلك: أن الفاعل الذي هو ألف الاثنين ناب مناب تكرار الفعل، جاءت ألف الاثنين -التي إعرابها فاعل- مكان ألق الثانية، فدل ذلك على أن الفاعل كجزء الفعل.

وأبو البقاء يتحدث عن فاعل كجزء من الفعل، ولكن هنا فعلان، وليس فعلًا واحدًا، أي: ليس لدينا، فعل اسمه "ألق ألق" حتى أقول: إن ألف الاثنين أغنت عن جزء من الفعل الذي هو "ألق ألق" الفعل "ألق" فقط لا غير، ومعنى ذلك: أنه إذا نابت ألف الاثنين التي إعرابها فاعل عن "ألق" الثانية، فقد نابت عن التكرار، فقد حولت الأسلوب الطويل "ألق زيد ألق عمرو" إلى كلمة واحدة أو في معنى الكلمة الواحدة، كما صار قام زيد كالكلمة الواحدة بلغة سيبويه في أن الأول يحتاج إلى الثاني في أن الفعل يحتاج إلى الفاعل كما أن المبتدأ يحتاج إلى الخبر كما ذكر سيبويه بالنص في الجزء الأول من كتابه.

النسب إلى "كنت" بجملته:

أيضًا يقول أبو البقاء: من الأدلة الدالة على أن الفاعل كجزء الفعل أنهم نسبوا إلى "كنت" فقالوا: "كنتي" والرجل "الكنتي" هو الذي يقول: كنت كذا وكذا ، وكان آبائي، وكان أجدادي إلى غير ذلك.

يقول أبو البقاء: ولولا أنهم جعلوا التاء كجزء من الفعل لم يبق في النسب.

وسأنقل في هذا التطبيق عبارة سيبويه والرضي -عليهما رحمة الله- في هذه المسألة بالذات؛ لنرى ما الموضوع؟

النسب كما هو معلوم إضافة ياء مشددة إلى الخالي منه لعلاقة، اللغة تقوم على العلاقات هناك علاقة بين المنسوب والمنسوب إليه: وطنية مصري، ودمشقي حرفة مذهبًا من المذاهب وهكذا.

ويقول سيبويه: وسمعنا من العرب من يقول: في النسب إلى "كنت" -التي يتحدث عنها أبو البقاء- "كوني" حيث أضافوا إلى كنت، والإضافة في لغة سيبويه تعني: النسب، قال: وأخرج الواو حيث حرك النون، ويقول: قوم كنتي، هذا الذي لم يذكره سيبويه، وإنما أقول: ويقول قوم:كنتي، لماذا؟

في (لسان العرب) يقول ابن منظور هذا الشاهد:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| وما أنا كنتي ولا أنا عاجل | \* | وشر الرجال الكنتني وعاجل |

الشاهد النحوي: أنه نسب إلى "كنت" فقال: "كنتي" أضاف إلى الياء المشددة بعد التركيب برمته، وهو تركيب إضافة كما هو معلوم، كما في عبد الله وجاد الحق، والنسب يكون بإضافة ياء مشددة إلى الصدر وحذف العجز، يعني أنت تقول: عبدي في النسب إلى عبد الله، وهكذا في كل ما كان مركبًا تركيب إضافة.

العلامة الكبير سيبويه يقول: سمعنا من العرب من يقول: "كوني" الأصل كان، وأصل كان: كون، تحركت الواو وفتح ما قبلها فصارت كان، لكن الآن أضافوا إلى كنت، فحذفوا التاء كما قال سيبويه، فلم يعد هناك إلا أن تخرج الواو لأن كان إذا أسندتها إلى التاء حذفت الألف، هذه الألف أصلها واو، فأنت إذا حذفت التاء ونسبت تقول: كاني نسبة إلى كان المجردة، ويقول: "كنتي" يعني حذف التاء، فخرجت الواو فصارت الكلمة "كوني" كما كانت "كنتي" بضم الكاف، لا "كَ" حتى لا يكون ما قبل الألف مفتوحًا أو ما قبل الواو مفتوحًا فنضطر إلى قلب الواو ألفًا، قال: خرجت الواو، أي: التي كانت محذوفة، و"الكنتي" هو الذي يقول: كنت وكنت، وهذا شر الرجال؛ لأنه ينظر إلى الماضي، ولا ينظر إلى الحاضر، ولا إلى المستقبل، وشر الرجال عند الناس، أنتم ماذا تستفيدون من رجل يقول: كنت في صباي أفعل، وكنت أنفق الألوف والملايين؟ ولا أنا عاجن، يقصد أن ينفي عن نفسه أن يكون عاجزًا عند القيام والحركة أي: ولا أنا أمشي مشية الذي يعجن، وينفي عن نفسه "الكنتنية" وهي: كنت كذا وكنت وكذا وكنت كذا.

يقول الجرمي -نقلا عن الرضي- من (شرح الشافية): "وكأن النون في كنتي النون وقاية؛ لأنَّه قال: ومنهم من يقول: "كنتني" يثبت النون، وذلك حتى يحافظ على الحركة قبلها، "الكنتني" الكلمة أصلها: "كنتي" كما قلنا وكما قال سيبويه "كنتي" كسر التاء "كنت" إذا أبقيت على الضمة جئت بنون.

لتعلم أنَّ النون قد تأتي للوقاية على المعهود تأتي لكي تقي الفعل من الكسر إذا ما جاءت بعده ياء المتكلم؛ لأنَّها تريد الكسر الذي يناسبها، فأنت تقول: أكرمني الله ويكرمني أخي، وهكذا لو حذفت هذه النون لانكسر آخر الفعل، وآخر الفعل لا ينكسر، فتأتي نون الوقاية تتحمل عنه هذه الحركة، لكن النون التي هي للوقاية، جاءت الآن للمحافظة على شيء آخر ليس آخر الفعل، إنَّما هو التاء والتاء ضمير والضمير اسم، إذن: تأتي نون الوقاية للمحافظة على عدم كسر الفعل، وعلى عدم كسر الاسم، وهذه فيها من الجديد ما يحفزك ويدعوك إلى إعادة النظر في الأبواب النحوية، وإلى زيادة ما لم يتعرض له أحد بالزيادة.

وسيبويه يقول: وسمعنا أنَّ النسب إلى كنت "كوني" أي: الذي يقول: كنت كذا، وكنت كذا، وكنت كذا، تقول العرب فيه: هذا كوني، وقد بينا ما قاله سيبويه، وأنه حين نسب حذف التاء، وأخرج الواو التي كانت محذوفة من أجل الإسناد، إسناد كان إلى التاء، حذفت العين التي هي الألف على القاعدة: كان كنت، وصام صمت، وعاد عدت، وهكذا، وعدت نعم بالإدغام؛ لأن الدال شبيهة التاء في المخرج، فتقول: عدت نعم، المهم أن العرب قالت "كوني".

إلغاء "ظننت" دليل على عدم الاعتداد بالفاعل:

يقول أبو البقاء في هذا الذي يذكره من الأدلة: "أنهم ألغوا "ظننت" إذا توسطت أو تأخرت، ولا وجه لذلك إلا جعل الفاعل كجزء من الفعل الذي لا فاعل له، ومثل ذلك لا يعمل".

الأصل في "ظننت" ظن فعل ماض، والتاء فاعل، إذن: هو فعل وفاعل، حتى وإن لم يعمل، والإلغاء لا يدل على ذلك أبدًا، وإنَّما هذه خاصية من خواص هذه الأفعال ظن وحسب وزعم وخال، قد قتلت بحثًا، وقد طوفنا حولها كثيرًا، وقد عشنا فيها مع الإمام رأينا الجيد والضعيف، ورأينا وجه التأخير، وأنه كلما أخرت مع الإلغاء كان ذلك أولى وأجدى، ونحو ذلك.

ويمكن أن نقول: إن التوسط لا يعني بالضرورة أن تلغى "ظن"، فإذا ثبتت القاعدة على أن "ظن" إذا توسطت ألغيت، وهذا لم يقل به أحد، فسيبويه يقول كما علمنا جميعًا معًا: تقول: ظننت عبد الله منطلقًا، وتقول: عبد الله ظننت منطلقًا، وعبد الله ظننت منطلق هذا وجه من أوجه استعمال "ظننت" وقد نبهت إلى أن سيبويه يستعملها هكذا، وهي: ظننت، وزعمت، وحسبت، يذكرها مع فاعلها، وهذه من خصائص أسلوبه، ومن إشاراته، ومن عبقريته، إذن: يذكرها مع الفاعل، فإذا بنا نفاجأ بأن أبا البقاء يراها: بمنزلة الفعل الذي لا فاعل له.

امتناع تقديم الفاعل:

قال أبو البقاء: "ومن ذلك امتناعهم عن تقديم الفاعل على الفعل، كامتناعهم من تقديم بعض حروفه".

حين أقول: "كتب"، لا أقدم الباء على الكاف، فأقول "كبت" ولا أقدم التاء على الكاف فأقول: "تكب" إلا على رأي ضعيف. الذي يقيس القلب المكاني في اللغة ليزيدها وجعًا وألمًا، هناك "جبذ"، وهناك "مُرْسِلُو الصَّوَاقِع" هناك قلب مسموح. نحن متفقون مع أبي البقاء على أنه: لا تتقدم بعض حروف الفعل على بعض، لكن أبا البقاء قال: إنَّ العرب امتنعت من تقديم الفاعل كما امتنعت من تقديم بعض حروف الكلمة على الكلمة هل هذا يستقيم؟!

انظر إلى قوله: "امتناعهم من تقديم الفاعل" وقد رأيته قبل، وقبلا من قبل، وقبل ذلك؛ ليصرحوا بأنه يجوز أن يتقدم، ولكن على الابتداء لا على الفاعلية وإذا جاز أن يتقدم على الابتداء لا يجوز أن أقول لأبي البقاء: تقدم الفاعل على طريقة أخرى، أو تقدم الفاعل على هيئة أخرى، فهل يجوز أن تتقدم الباء على الكاف فنقول في كتب بكت؟ هذا لا يجوز.

إذن: المسألة انعدم فيها وجه الشبه، نحن لا نقدم بعض حروف الكلمة على بعض وإلا فسدت المعاني، لكنا نقدم الفاعل على فعله فنقول في قام زيد: زيد قام، لا تقوم الدنيا ولا تقعد ولا يتأثر البحر ولا النهر، وإنما يتأثر الصنعة والبلاغة، هناك موازنة بين زيد قام وبين قام زيد، لكن ليست هناك موازنة بين كتب وبكت أو تكب أو تبك بتقديم بعض الحروف في كتب على بعض.

إذا لم يجز تقديم بعض حروف الكلمة على بعض لفساد المعاني فهل تفسد المعاني؟ إذا قلنا في قام زيد: زيد قام، هذا لم يقل به أحد، وإنما -كما قلت لحضراتكم-: إن تقديم الفاعل على فعله أمر مسوغ، فهو جائز، ولكنه على الابتداء، كل القضية التي آثارها ابن مضاء، في كتابه (الرد على النحاة) حين وعد أنه سيخلص النحو من مشكلاته، وسيرد على النحاة، ولم يأت بشيء، كانت هذه قضية من قضاياه الكبرى في كتابه (الرد على النحاة) الذي حققه عليه -رحمة الله- الدكتور شوقي ضيف، والشيخ محمد إبراهيم البنا، وهو كتاب صغير. حاول فيه ابن مضاء أن يرد على النحاة في بعض القضايا، وأهمها هذه القضية.

يقول أبو البقاء الأندلسي: ووافقه كثير من الكوفيين بأنه يجوز أن يتقدم الفاعل باقيًا على فاعليته؛ إذن: الأمر مرده إلى بناء الجملة على الاسم.

حبذا وعلاقتها بالفاعل:

ما صلة "حبذا" بما ذهب إليه أبو البقاء من العلاقة بين الفعل والفاعل؟

يقول أبو البقاء: لم يكن جعل "حبذا" بمثابة جزء واحد لا يفيد مع أنه فعل وفاعل، هذه أيضًا الحقيقة أو هذه هي الركيزة التي ترتكز عليها العقول السليمة في المناقشة، حبذا" تركيب له خصوصية، وابن مالك في (شرح التسهيل)، الصحيح: أن حبذا فعل وفاعل، ولكنه جرى مجرى المثل، فاستغنى فيه بذا عن ذي.

ومعنى قول ابن مالك أن تقول: حبذا زيد، وتقول: حبذا هند، فهذين المثالين تتضح فكرة، فكرة ابن مالك تمامًا، إنك تقول: "حبذا" الكتاب، وتقول: حبذا القصة، تقول: حبذا زيد، وتقول: حبذا هند، إذن: كان القياس أن تقول: حبذا زيد، وتقول: حبذي هند، على اعتبار: أن ذي اسم إشارة للمفردة المؤنثة، لكن ذا اسم إشارة للمذكر، فأنت تقول: حبذا زيد، لا يلومك إنسان، لكن إذا قلت: حبذا هند، وسعاد حبذا سعاد، حبذا مصر، حبذا الرياض، حبذا دمشق، حبذا كأي مكان في الدنيا، تقول: حبذا ذا. ذا اسم إشارة للمذكر، لكن هنا الاستغناء: استغني بذا التي هي اسم إشارة للمذكر عن ذي، وكذلك هنا جرى مجرى المثل، والأمثال لا تغير.

وابن مالك عليه -رحمه الله- ويقويه جرى مجرى المثل، فاستغنى بذا عن ذي، وقد وضحت المثال بالمثل، والمثل كيف أعاودك وهذا أثر فأسك، يقال للرجل وللمرأة وللرجلين، ولا تقول لرجلين: كيف أعاودكما وهذا أثر فأسكما، وإنما تقول لهما: كيف أعوادك وهذا أثر فأسك.

والدليل الذي ذكره أبو البقاء لا يبعد كثيرًا عن قوله في "كنتي" ولا يبعد كثيرًا عن قوله في "ظننت" أنها توسطت فألغيت، فدل ذلك على أنها بمثابة الفعل الذي لا فاعل له مع أن فاعلها فيها وهو لا يعمل، هذا كلام، الوجه الصحيح الذي يرد به على أبي البقاء: أن اسم الموصول لا يفيد إلا بصلته، ومع هذا لم يقل أحد هو نكرة، يعني: شرط الإفادة هذا بالنسبة إلى التراكيب العربية وارد هنا "حبذا" فعل وفاعل، هل الدليل على أن الفاعل كجزء من الفعل: أن حبذا -مع أنها من فعل وفاعل- هذا تركيب ينقصه شيء، أما في مجال الإفادة فيأكلون، إنه يحتاج إلى مبتدأ كي يفيد، ومع هذا فإنه مكون من فعل وفاعل.

وكما قلت في اسم الموصول: هو معرفة، ومع هذا أنت لا تستطيع أن تقف على قول من قال لك: جاء الذي، سوف تقول له: الذي ماذا؟ جاء الذي نجح، جاء الذي فاز.

إذن: لا بد من صلة تتصل باسم الموصول حتى يتضح معناه ومغزاه، أنهم جعلوا حبذا بمثابة جزء واحد لا يفيد، أقول: حبذا فلا بد أن تأتي بالمخصوص بالمدح، حبذا زيد، حبذا هند، كما قلنا في التعليق على عبارة ابن مالك في (شرح التسهيل) في الجزء الثالث حيث يقول: أن حبذا فعل وفاعل، ولكنه جرى مجرى المثل، فاستغني فيه بذا عن ذي، هذا أيضًا مما يرد به على أبي البقاء.

كذلك يقول الشاعر:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| يا حبذا القمراء والليل الساج | \* | وطرق مثل ملاء النساج |

الملاءة ويا حبذا القمراء بالتذكير، كما قال: ابن مالك القمراءُ مؤنثة، وقال: يا حبذا لم يقل: يا حبذي، وكذلك عن ذين المثنى، حبذا أنتما خليلي إن لم تعزلان في دمعي المهراق.

وأيضًا مع أولئك، ولا حبذا المسلمون، وأصل حب: حبب أي: صار حبيبًا، وجعل حبذا فعلًا وفاعلًا.

مذهب البغدادي فظاهر مذهب سيبويه كما قال ابن مالك في (شرح التسهيل) أيضًا: أنها من فعل وفاعل، وذهب قوم -منهم ابن هشام: أن مذهب سيبويه أنه يجعل حبذا مبتدأ مخبرًا عنه بما بعده، وفي (المقتضب) يقول المبرد في الجزء الرابع في: وأما حبذا فإنما كانت في الأصل حبذا الشيءُ، لأن ذا اسم مبهم يقع على كل شيء، فإنما هو حب هذا، فقط كأن المبرد يقول: حب هذا يريد أن الذي يقول: حبذا، كأنما يستحضر الصورة لمن يحدثه أو لنفسه، إما أن يستدعيها من الذاكرة، وإما أن يكون مشيرًا إليها بالفعل.

في (الأصول) لابن السراج في الجزء الأول يقول: والنحويون يدخلون "حبذا زيد" في هذا الباب من أجل تأويلها: حب الشيء زيد؛ لأن ذا اسم مبهم كما قال المبرد: يقع على كل شيء.

وعقب ابن مالك على ذلك كله بقوله: ولا يصح ما ذهب إليه من ذلك؛ لأنهما مقران بفعلية حب، وفاعلية ذا قبل التركيب.

هل يصح ما جاء به أبو البقاء من أن حبذا عوملت معاملة ما لا يفيد، واحتاجت إلى مخصوص، أيدل ذلك على أن الفاعل كجزء من الفعل؟

الجواب: لا، لأن عدم الإفادة شيء، ولأن التركيب والإسناد شيء آخر، سواء أقلنا: إن الأصل: حب الشيء أو حب هذا أو على ما يتوهم أنها مبتدأ، وهي ليست بمبتدأ على ما ذكرنا، وحب فعل ماض، وفي الذم تقول: لا حبذا إلى غير ذلك من المسائل المختصة بها في بابها، وإنَّما نحن هنا نذكرها في التطبيق على أنها فعل، وذا فاعل، وغاية ما يستفاد أنَّ ابن مالك ذكر أنَّها تستعمل كما يستعمل المثل، أي: أنَّها لا تُغيَّر، هذا ما منحى واتجاه، هو منحى التطبيق والاستعمال كيف تستعمل "حبذا". وكيف تستعمل الأمثال؟ هذه قضية مهمة للغاية يعني أنْ تقول: حبذا الرجل الكريم، وحبذا الرجلان، وحبذا الرجال، هذا مهم جدَّا، يعني لا تغيير فيها، وحبذا النساء الصالحات القانتات الحافظات للغيب بما حفظ الله، وحبذا المرأة، وحبذا الرجل، وحبذا الأمانة بحفظها، وحبذا الرجال، وحبذا الرجلان، وحبذا الرجل، كل ذلك بدون تغيير، يعني أن ذا تغني عن ذين وتغني عن ذي وتغني عن أولئك، كأنها مثل والأمثال لا تُغَيَّر.

العامل في الفاعل:

قال أبو البقاء: إنَّ العامل في الفاعل الفعل المسند إليه؟ ولدينا رأي آخر؛ أنَّ الذي رفع الفاعل هو الفاعلية، مصدر، معنى الفاعلية، يعني: العامل على هذا الرأي ليس عاملًا لفظيًّا، وأقول: إنَّ العامل إما أن يكون موجودًا، وإما أن يكون محذوفًا مقدرًا، مثلًا، وإما أن يكون لفظيًّا، هذا اللفظ: إما أن يكون موجودًا كحرف الجر "فيه"، أنت تقول في العلم خيرًا. حرف الجر في، وأنت تقول في قول الشاعر مثلًا: "فأوردها" أو في قول الآخر:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| علفتها تبنًا وماءً | \* | .... .... .... .... |

هذا ليس معناه: علفتها تبنًا وعلفتها ماءً، وإنما هناك عامل محذوف، علفتها تبنًا وسقيتها ماءً، و"سقيتها" الذي نصب ماءً لا يوجد لكنه عامل لفظي له وجود، وإن كان هذا الوجود مقدرًا، أي: ما أكثر الأفعال: {ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ} [النحل: 30] ما إعراب "خيرًا" أي: أنزل خيرًا، فالعامل الذي نصب، وهنا في الفاعل، وسوف نتعرض إلى قضية حذف الفعل حين تقول: من زارك؟

ويكون الجواب: محمد معناها: زارني محمد، من خلق السموات والأرض؟ ليقولن الله، أي: خلقهن الله، أو خلق السموات والأرض الله أو خلقنا الله.

إذن: ما أكثر العامل الذي يعمل، وهو لفظي، لكنه غير موجود في الجملة، وغير ملفوظ به باللسان.

وإما أن يكون هذا العامل معنويًّا، أي: لا وجود له في اللفظ، فمعنى قول النحاة: المبتدأ هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية، أي: الذي لم يكس، وكأن العامل كساء وكأن العامل غطاء، وكأن العامل طعام وشراب، وكأن العامل أنس للمعمول، وشرف له وبيان، فأنت حين تقول: انطلق زيد، على حد ما قال سيبويه في: انطلق عبد الله، وذهب عبد الله، أنت تقول: هذا عامل لفظي، لكن إذا قلت: عبد الله، عبد الله مبتدأ، والمبتدأ يكون مرفوعًا وعلامة الرفع الضمة، وكل ذلك موجود، ولكن ما الذي رفع المبتدأ؟ حين يقول: العلماء الرافع هو الابتداء، والابتداء عامل معنوي، يعني: عامل يسميه بعضهم: عدمي، من العدم يعني: لا يوجد، لا وجود له، فهنا خلف الكوفي هو صاحب هذا الرأي.

الأوجه التي أفسد بها العكبري رأي خلف:

وقد ذكر العكبري: أن قوله -أي: خلف- فاسد. يقول أبو البقاء في (اللباب): وقوله فاسد من أربعة وجوه، حتى بجمع الكثرة هكذا، والأحب إلي من أربعة أوجه:

الوجه الأول: أنَّ إن عاملة بنفسها، وهي نائبة عن الفعل فعمل الفعل بنفسه أولى. ووجهه: أنه فهم من قول خلف الفاعلية أنها تفيد أن الفعل لا يعمل فقال: لماذا لا يعمل؟ إذا كانت إن تعمل بنفسها وهي نائبة عنه، فعمله بالتالي أولى.

 الوجه الثاني: الذي ذكره العكبري من الأوجه التي يرد بها قول خلف، ويبين بها فساده: قال: إنَّ الفعل لفظ مختص بالاسم، والاختصاص مؤثر في المعنى، فوجب أن يؤثر في اللفظ كعوام الفعل.

إنَّ أبا البقاء نظر إلى العلاقة المعنوية بين الفعل والفاعل، والعلاقة المعنوية هي التي فر منها -يعني هو فر من قول من قال: في اللغة الفعل من وجد منه الفاعل من وجد منه الفعل- حين يقول: الفاعل من وجد منه الفعل، عظيم، قال: أنا أحارب هذه العبارة، وليس هذا ثابتًا، وليس هذا مطردًا، وليس هذا موجودًا، وإنَّما هناك أفعال لم تحدث من فاعلها، وفاعلها ما زال فاعلًا، كمات زيد، فلم يحدث موت من زيد... إلى آخر ما ذكرنا قبل ذلك.

هناك علاقة معنوية بين الفعل والفاعل، هذه العلاقة هي أنَّ الفعل قام، أو الفعل لا يقوم بنفسه، وإنَّما يحتاج إلى فاعل، هو يحتاج إلى فاعل، هذه علاقة معنوية، هو لا يريد أن يعبر بهذه العلاقة المعنوية.

والفعل أثّر فرفع الفاعل، وهذا التأثير هو الذي ظهر في اللفظ، فقلنا: قام زيدٌ، فزيد فاعل مرفوع بالضمة بسبب قام، ولولا قام ما كانت هناك الضمة، ويريد أبو البقاء أن يقول لنا: إنَّ تأثير الفعل في اللفظ بناءً على أنَّ هناك علاقة معنوية بينهما، كل ذلك لا يرد على خلف، وإنَّما هو يرد على استبعاد الفعل من لا يناقش خلفًا -عليهما جميعًا رحمة الله- في مسألة الفاعلية، إنَّما هو يدافع عن الفعل. إنَّ العكبري يرى: أنَّ قول خلف الفاعلية تساوي الفعل لا يعمل؟ إن الفعل هو الأساس، وهناك من العوامل مثل "إن" ما يعمل بنفسه، وهو نائب عن الفعل، إذا كان الذي ينوب عني يعلن اسمه، وينسب العمل إليّ، إذن نسبتي أنا العمل إلي من باب أولى.

الوجه الثالث: فهو قوله أنَّ الموجب أي: أنَّ الذي أوجب لمعنى الفاعلية هو الفعل، فكان هو الموجب للعمل، وهذا الوجه أيضًا ينضم إلى الأوجه الثلاثة السابقة، في أنَّ أبا البقاء ما زال مدافعًا عن الفعل، ما زال يقول: ما الذي أوجب معنى الفاعلية؟ هل الفاعل أم الفعل؟ قال: الفعل، وإذا كان الفعل هو الذي أوجب معنى الفاعلية -إذن- هو الذي يستحق العمل في اللفظ، إذن: الفاعلية كما هو معلوم أمر معنوي.

إن أبا البقاء يريد أن يقول: لا معنى للفاعلية بدون الفعل، يعني تستطيع أن تقول في أيسر مثال: قام زيد، ما الذي جعل زيدًا فاعلًا أنه حدث منه قام؛ أي: القيام، يعني إذن فما دام الفعل هو الذي جعل لزيد شرف الفاعلية -بأنه قام أو افتعل أو زرع أو حصد- ما دام الفعل هو الذي جعل هناك وجودًا للفاعلية، يعني: لا يوجد فاعل يوصف بأنه فاعل، أو يعرف بأنه فاعل، إلا إذا وجد منه الحدث، يعني: الفعل حدث، ولذلك أنكم إذا اطلعتم على (دلائل الإعجاز) لعبد القاهر الجرجاني يقول: من بنى هذه الدار؟ إذن: هناك دار مبنية، لولا أن هناك بناءً مشيدًا لما سأل الناس عن الفاعل؟ لا يستطيع إنسان أبدًا أن يمد ذراعه وأطراف أصابعه ويشير إلى الفضاء ويقول: لصاحبه من بنى هذه الدار إلا إذا كان مجنونًا؛ أين الدار؟ إذن: الذي جعله يسأل عن الفاعل المحترم الذي بنى الدار، ولم يهدمها لوجود الحدث.

وفي سورة الشعراء أن عندما دخل الكفار على أصنامهم، ووجدوها محطمة: {ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ} [الأنبياء: 59] إذن: هناك آلهة محطمة، يعني: الحدث قد حصل، ولذلك يسألون الناس عن الفاعل، لذلك: {ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ} [الأنبياء: 60] إذن: إبراهيم هو مظنة أن يكون الفاعل الذي أحدث هذا الفعل، وهو تحطيم الأصنام: {ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ} [الأنبياء: 57] إذن: الذي جعل إبراهيم فاعلًا هو الفعل جعل، إذن: جعلهم إبراهيم جذاذًا، وهكذا لا يمكن أن يكون هناك فاعل إلا إذا وجد الفعل، هذا كلام أبي البقاء.

الوجه الرابع: فهو قول أبي البقاء: أنَّ الاسم قد يكون في اللفظ فاعلًا وفي المعنى مفعولًا به عظيم، ومثال ذلك: مات زيد، ويكون مفعولًا في اللفظ وهو في المعنى فاعل، كقولك: تصبب زيدٌ عرقًا، ولو كان العامل هو المعنى لانعكست هذه المسائل، انعكست يعني: لم تأتِ على الوجه الذي ذكره أن الاسم قد يكون في اللفظ فاعلًا وفي المعنى مفعولًا به؛ لأن خلفًا نظر إلى الفاعلية، وقال له: تعال إذا كانت الفاعلية -وهي أمر معنوي- قد عمل الرفع في الفاعل، ألا ترى: أن الاسم قد يكون في اللفظ فاعلًا وفي المعنى مفعولًا به؟ فأين الفاعلية فيه؟ وقولك: مات زيد، هذا المثال الذي يتكرر كثيرًا، وأن الاسم الذي يكون مفعولًا في اللفظ، وهو في المعنى فاعل، كقولك: تصبب زيد عرقًا مفعولًا في اللفظ، وهو في المعنى فاعل أي: أنَّ الأصل "يتصبب عرق زيد" هذا كان ينبغي عليه أن يذكر أنه تمييز، تصبب زيد عرقًا.

الحق أن هذه الأوجه التي يرد بها أبو البقاء على خلف الذي زعم "أن العامل الذي عمل الرفع في الفاعل إنَّما هو الفاعلية.

يقول ابن مالك: إن رأي خلف لا يجوز، ولا يصح، وأشار إليه إشارة جميلة، قال: إن الفاعلية نسبة مشتركة، وهذه النسبة لا يكون فيها أحد أولى من أحد، لأن العمل لا ينسب إلى المعنى إلا إذا لم يوجد لفظ صالح للعمل.

# المراجع والمصادر

1. سيبويه، عمرو بن عثمان سيبويه (الكتاب) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، 1991م
2. المبرد، محمد بن يزيد المبرد (المقتضب)، دار الكتب العلمية، 2000م
3. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح التسهيل)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م
4. القفطي، جمال الدين علي بن يوسف القفطي (أنباه الرواة على أنباه النحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، 1950م
5. بن كثير، إسماعيل بن كثير (طبقات الشافعية)، دار المدار الإسلامي للتوزيع، 2003م
6. الحنبلي، ابن العماد عبد الحي بن أحمد الحنبلي (شذرات الذهب في أخبار من ذهب)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، سوريا، دار ابن كثير، 1986م
7. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف)، دار الكتب العلمية، 2007م
8. الأنباري، أبو البركات بن الأنباري (البيان في غريب إعراب القرآن)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م
9. الأنصاري، جمال الدين بن هشام الأنصاري (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م
10. الأشموني، علي بن محمد الأشموني (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)، دار الكتب العلمية، 1998م
11. بن جني، ابي الفتح عثمان بن جني (الخصائص)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م
12. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح الكافية الشافية)، دار الكتب العلمية، 2000م
13. الشافعي، محمد بن علي الصبان الشافعي (حاشية الصبان على شرح الأشموني)، دار الكتب العلمية، 1997م
14. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1964م
15. الطنطاوي، محمد الطنطاوي (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م
16. الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (شرح الرضي على الكافية)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1978م
17. بن يعيش، يعيش بن علي بن أبي يسار بن يعيش (شرح المفصل)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996م.
18. بن منظور، محمد بن مكرم بن منظور (لسان العرب)، بيروت، دار صادر، 1970م
19. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (اللباب في علل البناء والإعراب)، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م
20. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، دار الكتب العلمية، 1997م
21. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن عليّ بن حيان الأندلسي (تفسير البحر المحيط)، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ